سط قلنا بناء او بترك صرفه قال لانه مخالف لاخواته من مباحاد مساو ضحى
معينة اذ هي معرفة منصرفة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف
اه سم يوم الجمعة سحر استشكل ابدال سحر من يوم الجمعة بان السحر اسم
لاخر الليل فكيف يكون بدلا من اليوم الذي هو اسم للنهار واجيب عنه
بانه مجاز علاقته المجاورة والاحسن ان يقال ان اليوم مراد به زمن عام
كما هو احد اطلاقيه فانه فيصح ابدال سحر منه لا يقال هذا يدل بعض فائدة
المبدل لانا نقول ذلك اكثري لا كلي اذ انه مقدر وبهذا تبين لك صحة قول
المغني ان في هذا المثال تعلق ظرفي زمان بعامل واحد وهو جائز اذا كانا احدهما
اع وشبه العلمية اي لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهذا يوهي اليه
قول الناظم والتعريف اذ لم يقل والعلمية وقيل تعريفه بالعلمية لانه
جعل علما لهذا الوقت واعترض بانه اذا كان علما لا يتصور فيه العدل
عن الالف واللام لمنافاة ذلك للعلمية فكيف يكون مع كونه علما معدولا عن
ذلك واجيب بان العدل باعتبار الاصل والعلمية طارئة لانه في الاصل اسم
جنس فاستعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علما فالعدل باعتبار
ما كان قبل العلمية كما افاده الشنواني فعدل به عن ذلك اي التعريف بال
بمعنى المعرف بال لتعريف العلمية اي ذي العلمية ووجه ذلك انه
صار مثل الاعلام في عدم دخول معرف عليها علما موشاحا الان من
فعال بفتح الفاء وكسر اللام وخرج بقولنا علما فعال اسم فعل كنزال وفعال
صفة لمؤنث كفساق فانهما مبنيان الاول لما تقدم في بابه والثاني لشبهه به
وزنا وعدلا اه سم وهو نظر جشما عند تميم اي كلهم فيما ليس اخره راء وعند
غيرهم اقلهم فيما اخره راء نحو ظفار اسم بلدة ووبار اسم قبيلة وان اقتضى
قول الشارح والى هذا الاشارة لكن قصور النظر على ما ليس اخره راء والمراد بجشم
ما كان على فعل مذكرا معدولا عما وزنه فاعل اه شيخ الاسلام جشما
بضم الجيم وفتح الشين المعجمة معدولا عن جاشمة وجشم اسم رجل يقال جشم
الشيء اي عظم فهو جشم وجشام اه سم عند تميم المراد به القبيلة وهو
في الاصل تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر سميت به القبيلة
لانه ابوها من كل الخ بيان لما والمراد بقوله من كل الخ اي مما يمكن فيه التنكير

فهو

فهو عام مخصوص او اريد به الخصوص او كل مستعملة بمعنى الغالب كما ذهب اليه
بعضهم وعلى هذا فلا يرد فعل في التوكيد نقضا لانه معرفة بنية الاضافة
فلو نكرت لم يصح بنيتها لما قبلها لانها تصير غير المؤكد والتاكيد يستدعي
الاتحاد كما افاده البهوتي كحذام اسم امراة من حذمه يحذمه من باب ضرب
سميت بذلك لانها ضربتها البرشاء حذمت يدها بشفرة وصبت عليها حذام
حمرا فبرئت فسميت البرشاء والبرش بفتح الموحدة وفي آخره شين
معجمة في الاصل نكت صغار في الشعر الغرس مخالف سائر لونه اطلق على
بقع الجسد تشبيها بذلك ورقاش بوزن قطام من اعلام النساء كما في القاموس
بناؤه على الكسر اي لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتانيثا وعدلا على المشهور
وقيل غير ذلك حاذمة اصله من الحذم وهو القطع اه دنوشري
ويأتي في منقوصا لمراده ان غير الجم من المنقوص الذي نظيره من
لفظه سقط الصحيح غير مصروف والدليل على ان مراده ذلك دون ارادة العموم
من قلمه حين قوله نهج جوار يقتضي فانه يقتضي ان حكم جوار منقور وانه ليس مراده
انه وهو الحكم والالم يتات التشبيه به وايضا فقد سبق الكلام على نحو جوار فلا حاجة
غير مصروف لاعادة حكمه هنا ومن هنا يعلم انه لا يجوز ان يكون مراد الممثل بقوله السابق
ثاني مرة وذا اعتلال منه كالجواري رفعا فانه اذا اعتلال المذكور رفعا وجرا مقدرا
كما قيل ان ذلك ظاهر كلامه اذ لو كان كذلك فكيف يصح ان يحكم على ما لا ينصرف
بانه يتبع في اعرابه نهج ما ينصرف فان اعراب ما لا ينصرف مخالف لاعراب
ما ينصرف فليس نهجه نهجه اه سم منه اي مما لا ينصرف سواء
كان معرفة او نكرة ولاضطرار متعلق بقوله صرف اي صرف ذو المنع
جوازا في التناسب ووجوبا في الاضطرار ففي عطفه التناسب على الاضطرار
اشكال واجاب دم بان المراد بالجواز القدر المشترك بين الواجب وغيره
وهو الصحة فكانه يقول يصح الصرف للتناسب او للضرورة فتحمل الصحة
على الجواز بالنسبة للتناسب وعلى الوجوب بالنسبة للضرورة وحقق بعضهم
ان الجواز على ظاهره كما قيل ولا حاجة اليه اذ الناظم لم يصح بصحة ولا
جواز نعم يمكن ذلك في كلام الك فتامل وانما وجب في الاضطرار لان الضرورة
ترد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وما الطف قول ابن الوردي ،

القواب حنف قوله
وتانيثا لان اسم الفعل
لا يانث اه

حة

صوابه منصرف كما يدل عليه
بقية العبارة اه